

كلمة سعادة السفير ريتشارد ليارون
في افتتاح مؤتمر
"الكويت: مركز مالي وتجاري"
مايو 8 2006
فندق جي دبليو ماريوت الكويت

يسعدني الانضمام للحضور المحترمين من داخل وخارج الدولة في نقاش حول تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. هذه القضية تناقش كثيراً في الكويت في الفترة الحالية و يتقدم العديد من الخبراء باقتراحات حول العناصر الأساسية لتصبح الكويت مركز قيادة اقتصادية. إن النقاش في هذه النقطة يشير إلى إصرار القيادة الكويتية على النظر بعيداً عن الاعتماد على الدخل النفطي وإرادتهم لتفعيل سبل جديدة لتحقيق رخاء الكويت.

في كلمتي هذه لن أحاول التطرق إلى جميع العناصر الأساسية لهذا النوع من التحويل. بل سأتطرق إلى الخطوات التي يمكن وأنا أؤمن بأنه يجب على الكويت القيام بهم لتحسين جذب الكويت للمستثمرين الأمريكيين. خطوات كهذه ستحقق الكثير في اتجاه تحول البيئة الاقتصادية والمالية.

وبشكل عام المراكز المالية والاقتصادية هي أماكن حيث يتحرك الناس والبضائع ورأس المال والخدمات بحرية وبدون أي قيود غير ضرورية وتوفر أيضاً مكان جذاب للمستثمرين والشركات مكان جذاب للقيام بأعمالهم. إمكانية القيام بالتجارة بدون قيود غير ضرورية في بيئة استثمارية شفافة ومستقرة هم عوامل رئيسية.

ربما أهم العوامل على أن تصبح الكويت مركز مالي واقتصادي هو الشعور بترحيب الكويت كمكان للقيام بالأعمال حيث يوجد تقدم مستمر تجاه التحرر الاقتصادي. ففي بيئة كهذه يأخذ الإصلاح خطوات سريعة وتتخذ الحكومة قرارات حاسمة لانفتاح اقتصادها عبر الخصخصة والاستثمار في البنية التحتية والمنافسة. وإذا ساد الشعور في الأسواق العالمية بأن لدى الكويت ما سأسميه بقوة الدفع للإصلاح ستكون ربما أهم العوامل على جذب الاستثمار وتحويل الكويت إلى مركز مالي. يجب أن تلاحظ الخطوات المحددة والمستمرة تجاه دعم الإصلاح.

ليس لدي أدنى شك في قدرة الكويت على التحول إلى مركز إقليمي للتجارة والمال. فلدى الكويت شعب متعلم وقاعدة رأس مال محلية نشيطة وقوية وبنية تحتية موجودة أو مخطط لها يمكنها دعم النمو الاقتصادي. بوجود هذه القدرات ماذا يجب أن يحدث كي تنتقل الكويت من موقعها الحالي إلى أن تصبح مركز مالي واقتصادي؟

من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من الإصلاحات المهمة كي يتم تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي ومالي.

الشفافية القانونية

أولاً نظام قانوني فعال يتمتع بقوانين شفافة تغطي عمليات الاستثمار والتجارة الخارجية أمر جوهري. بدون قوانين واضحة ونظام قانوني شفاف وحكم القانون بكل الحالات ستخسر الكويت

الاستثمارات لصالح دول بإمكانها توفير هذه الظروف. إنني أشجع تبسيط عملية إنشاء الشركات وطرق الاستثمار. كما أشجع أيضاً الاهتمام السريع بنظام ضريبي أكثر شفافية ليحل محل نظام ضرائب الشركات القديم والذي يطبق بطريقة مضطربة. الشركات الخارجية تواجه شكوك هائلة تجاه إمكانية فرض الضرائب عليها وهذه الشكوك تردعها عن الاستثمار من جديد وتلطيخ سمعة الكويت.

الخصخصة

عامل آخر غاية في الأهمية هو لتفعيل قوة الدفع تجاه الإصلاح هو الخصخصة. التخلص من الشركات الحكومية وتقليص مشاركة الحكومة في الشركات الخاصة سيثجع على المنافسة والفعالية ويخلق فرص العمل. الخصخصة في مجال صناعة البتروكيماويات وفر نموذج عالي الربح من الشراكة مع الشركات العالمية مما ساعد على تحسين مكانة الكويت في السوق العالمي. الانفتاح في مجالات الاتصالات وتمرير قوانين تمتاز بالشفافية للشراء الحكومي سيكونان خطوتان هامتان.

العمالة

لقد دهشت حقاً بالرجال والنساء الكويتيين الذين قابلتهم الذين يعملون في القطاع المالي في الحكومة الكويتية وفي المصارف الخاصة وشركات الاستثمار. الكويتيين أصبحوا وبسرعة قادة في المنطقة في مجال توفير خدمات مالية آمنة وإبداعية. إن بركة المواهب هذه تنمو والمؤسسات المالية الكويتية ذات النظرة المستقبلية تستثمر في تدريب وتطوير هؤلاء مهنيًا كما تتعاون مع الجامعات المحلية وهذا يبشر بمستقبل أفضل.

لكن قوة الدفع الإصلاحية هذه يجب أن تتعكس أيضاً على طريقة التعامل مع العمالة في الكويت. جميع العمال من الكويتيين والمغتربين في قطاعي الاقتصاد والمنازل يجب أن يعاملوا بعدالة.

من أحد الإشارات المشجعة توقيع الكويت على بروتوكولين بالأمم المتحدة عن مؤتمر مكافحة الجريمة الدولية المنظمة. وهما البروتوكول لمكافحة قمع والعقاب على التجارة بالأفراد خاصة النساء والأطفال والبروتوكول لمكافحة تهريب المهاجرين عبر الأرض والبحر والجو. هذه الالتزامات الدولية يجب أن تصطبغ بالحماية المطبقة لكل العاملين بالكويت بما في ذلك العمالة المنزلية. فلأكن واضحاً: لا أتحدث عن حقوق خاصة بل أشير إلى الحقوق الأساسية: كتقاضي راتب محدد يتفق عليه كلا الطرفين والتصرف في جواز سفر الشخص بنفسه وليكون هناك سبل لحل الخلافات ولينوفر ملجأ آمن عند الحاجة. لا يمكن لأي مجتمع أن ينجح مهما بلغ من الثراء بدون أن يعترف بكرامة العمال.

التعليم

دعوني أقضي بعض من الوقت في الحديث عن التعليم. الكويت لديها عدد قليل من السكان ووفرة في الثراء لذا فلا يوجد مبرر لآلا يكون نظام التعليم الكويتي من أحد أفضل الأنظمة في العالم. التزام وطني بتمويل وتحديث التعليم مع مناهج تعطي الطلبة المهارات التي يحتاجها للعمل في القطاع الخاص ستعطي إشارة بأن الكويت مستعدة لتوفير عمالة على مستوى عالمي للشركات التي تتطلع إلى القيام بأعمالها هنا. التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص في وضع خطط التعليم سيضمن إنتاج

خريجين قادرين على العمل في هذا القطاع. هذا لا يعني أن على كل طالب التخصص في مجال الموارد المال أو إدارة الأعمال أو الهندسة لكنه يعني أن يكون لدى كل خريج المهارات المطلوبة للنجاح.

إصلاحات مفصلة في قطاع الأموال

سيتحدث آخريين بالتفصيل عن الإصلاحات التي ستكون مفيدة في قطاع الأموال لذا سأحدث عن نقطتين فقط. أعتقد أن هناك اتفاق عام على المتطلبات لقيام هيئة سوق أموال نشيطة وفعالة قادرة على تنظيم سوق الدولة للأموال.

قطاع المصارف يشكل دعامة قوية في زيادة الازدهار الاقتصادي والمالي في الدولة.

إن تنظيم وإشراف البنك المركزي لهذا القطاع لقصة نجاح باهرة.

قرار البنك المركزي بمنح التراخيص للمصارف الدولية يعد خطوة مهمة تجاه زيادة ثقة المستثمر الدولي. نأمل أن نرى المزيد من التكيف من البنك المركزي والحكومة الكويتية لتسهيل نمو المنافسة الدولية في قطاع المصارف عبر السماح للمزيد من المصارف الدولية بفتح أكثر من فرع.

هذه الخطوات وأخرى ستساعد على استمرار نمو وفعالية القطاع المصرفي أثناء بداية الدولة على الطريق إلى تحقيق ذاتها كمركز مالي وتجاري.

الافتتاح وتيفا

العديد من الخطوات التي يجب على الكويت أخذها لتصبح مركز مالي وتجاري هم نفس الخطوات المهمة للتحرك إلى الأمام مع اتفاقية إطار التجارة والاستثمار أو تيفا والتي وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004. على أكثر المستويات أساسية هذا يعني أن على الكويت القيام بتحديث الإطار القانوني كي يتوافق مع التزاماتها كعضو في منظمة التجارة العالمية. كما قلت من قبل إن بيئة تجارية جذابة تمتاز بالشفافية وجو استثماري مستقر والتوافق مع التزامات منظمة التجارة العالمية عامل أساسي على هذه الشفافية.

الكويت تحتاج إلى القيام بعمل أفضل في مجال حماية الحقوق الفكرية والتي يجب تحقيقها عبر تمرير وتطبيق قوانين مناسبة لحماية حقوق النشر وبراءة الاختراع والماركات المسجلة وتجريم القرصنة. إنني سعيد برفع مكانة الكويت إلى قائمة المراقبة في تقرير Special 301 Report وأتمنى يسرع التقدم الذي أحرز في العام الماضي.

نحن أيضاً نؤمن بأنه يجب على الكويت التخلص من مخطط الاختبار ومطابقة مواصفات المواد المستوردة. برنامج اختبار وفحص المواد المستوردة يعتبر عائق تقني للتجارة ولا يتفق مع التزامات الكويت تجاه منظمة التجارة العالمية. هنالك سبل عديدة لحماية المستهلك دون فرض عوائق مرهقة على التجارة.

بالرغم من عدم اتصالها مباشرة بتتيفيا إلا أنني سعيد بأن أبلغكم أنه تم الاتفاق على المضي قدماً تجاه اتفاقية الأجواء المفتوحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت والتي نأمل أن توقع عن قريب جداً.

ثغرة قانونية: تمويل الإرهاب

أحد أهم عناصر البيئة الجذابة للتجارة هي هيكل تنظيمي على مستوى عالمي يمنع الصفقات المالية الإجرامية. خلال السنوات الماضية فعلت دول العالم إصلاحات لتحسين قوانينهم للتأكد أن لديهم الأدوات المطلوبة لمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

الدول التي طبقت الإصلاحات القانونية لتجريم تمويل الإرهاب وغسيل الأموال تقف اليوم في موقف أفضل لضمان مصداقية أنظمتها المالية وجذب الاستثمارات. لا تستطيع الكويت أن تتخلف في هذا المجال.

ليس لدى الكويت في الوقت الحالي قانون يجرم تمويل الإرهاب. قانون الدولة لعام 2002 الذي يجرم غسيل الأموال ليس كافٍ لتحقيق هذه المقاييس العالمية المهمة. منذ تبني قانون 2002 أقدمت حكومة الكويت على إعادة النظر في القوانين الحالية كي تجعلهم يتماشون مع المقاييس العالمية. الولايات المتحدة الأمريكية تشجع التنبؤ السريع قانونياً لهذه المقاييس الجديدة. ونحث أيضاً مجلس الأمة على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب والتي وقعت عليها الحكومة الكويتية في بداية العام الحالي.

الخاتمة

اسمحوا لي بان أختتم بتلخيص الاقتراحات التي قدمتها:

- تطبيق قوانين أكثر شفافية وأكثر وضوح للمستثمرين.
- إصلاح النظام الضريبي الكويتي للشركات الدولية.
- تسريع وتيرة الخصخصة.
- توفير الحقوق الأساسية للعمال.
- التركيز على نظام تعليمي مطابق للمقاييس الدولية.
- إنشاء هيئة أوراق مالية فعالة.
- السماح للمنظمات المالية الدولية بالتنافس في أسواق الكويت.
- تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية.
- إلغاء برنامج اختبار وفحص المواد المستوردة.
- تجريم تمويل الإرهاب والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب.

الآن هو وقت تسريع وتيرة الإصلاح. تطبيق هذه الإصلاحات سيسمح للكويت بتحول ازدهارها إلى تراث دائم لا تعتمد فقط على النفط وتتيح فرص جديدة للشباب الكويتي. الولايات المتحدة الأمريكية

تفتخر بشراكتها مع الكويت وهي تأخذ الخطوات الهامة لتصبح مركز مالي وتجاري على المقاييس العالمية.

أشركم مرة أخرى لدعوتي للمشاركة في هذا النقاش المهم.